

استقلالية " الإعلام السوري البديل " في ظل التبعية السياسية

أوصمان علي -باحث في مركز الفرات للدراسات



مقدمة

في تجارب الحروب والنزاعات، تزداد حدة الانقسام المجتمعي، ويصبح الجمهور الحلقة الأضعف في اللعبة السياسية، فالعملية أشبه بالتنويم المغناطيسي، تتغير فيها قناعات شريحة واسعة من المجتمع، وتتبلور التوجهات والسلوكيات بناءً على أجندات القائمين على الاتصال الجماهيري، حيث يتم توظيف حالة الانتقال السياسي والفوضى لتحويل الرأي العام إلى ملكية خاصة، وتضليله من خلال حقنه بجرعة متداخلة من المفاهيم السياسية والاجتماعية والدينية الموجهة، وهي غالباً ما قد تترك أثراً على بنيته الفكرية وعلى انتماءاته وميوله وأفكاره.

لذلك لن يجد أرباب هذه الوسائل أفضل من استغلال المنافذ الإخبارية ولواحقها، كأنسب أدوات الحرب الناعمة (الناشئة) تأثيراً وقبولاً؛ كي يحققوا غايات آنية، أو أهدافاً استراتيجية تحمل أبعاداً (سياسية وثقافية ودينية).

بعد 10 أعوام من الحرب السورية، يمكننا أن نتلمس مما سبق تقديمه؛ على أن كثير من وسائل الإعلام السوري البديل غاب عن هويتها الإعلامية وظيفية الانتماء لمطالب المجتمع، وجُردت سيادتها الإعلامية من

الاستقلالية، واقتصر الولاء للممول والراعي الرسمي للمحطة المتلفزة أو الإذاعة أو الوكالة والصحيفة.

ومن هنا؛ لم تترجم هذه الوسائل الناشئة سخاء المال المقدم لها من كل حذب وصوب إلى موروث إعلامي مهني يخدم مطالب الشارع السوري، وعجزت عن التقدّم بخطوات واضحة نحو تحقيق العدالة، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية، والاخلاقية، بل على العكس تماماً فقد انزلق الكثير منها إلى هاوية التبعية والمانكة السياسية، وتحولت بأدواتها الإعلامية المتشعبة إلى فضاء سيبراني يستقطب التجاذبات السياسية، ويُمهد لواقع غير مأمول، تتشظى فيه انتماءات الهوية والفكر والمعتقد.

أطر الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة إلى أربع أطر رئيسية:

- أولاً: الإطار المنهجي يضم (الإجراءات المنهجية، ومفاهيم الدراسة).
- ثانياً: الإطار النظري ينقسم إلى ثلاث محاور أساسية هي: (نظريات التأثير الإعلامي، الاستقلالية الإعلامية، تجربة الإعلام السوري البديل).
- ثالثاً: الإطار التحليلي ويتضمن تحليل وتفسير جانبيين أساسيين، هما: (1-الخارطة الإخبارية، وتشمل: التوزع الجغرافي لوسائل الإعلام البديل، وهوية وسائل الإعلام البديل، واستقلالية الإعلام البديل في ظل التبعية السياسية، والتأطير الإعلامي للهوية وتنميطها)، (2-التبعية السياسية، وجوهرها: التبعية السياسية، وملامح التبعية السياسية في الإعلام السوري البديل).
- رابعاً: إطار النتائج والتوصيات يضم النتائج المستخلصة، والتوصيات التي تم التوصل إليها، إلى جانب توثيق المراجع، وعرض الملاحق).

أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة:

تتقضى الدراسة إشكالية تعدد وتنوع ولاءات الإعلام السوري البديل في ظل احتدام الصراع السياسي، وانعكاس هذا الصراع على البيئة الإعلامية، مع الإضاءة على ما قد ينم عن هذه المشكلة من ارتدادات معاكسة، تؤدي غالباً لإفراز قيم وأفكار ومعتقدات تنسف الضوابط المهنية التي يستوجب أن تتصف بها الوسائل الإعلامية.

تتلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤل رئيسي: ما هي ملامح الإعلام السوري البديل وخريطته الإخبارية والجغرافية في ظل الحرب السورية، وهل استطاع أن يوائم بين الالتزام بالقواعد المهنية (الاستقلالية)، وحدية التجاذبات السياسية للأطراف الداعمة لها؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، والمتغيرات التي تم تناولها، وتصاعد التجاذبات السياسية بين أطراف الصراع السوري، حيث تقدم الدراسة خارطة توزع وسائل الإعلام السوري البديل، وتوضح سياساتها التحريرية، إضافة إلى الكشف عن خلفياتها، وأبعادها السياسية، ومصادر الدعم، والتمويل المالي اللذان كثيراً ما يصطدمان بمواثيق الشرف الإعلامي، ومعايير المهنة، زد عليها خطورة الانقسام المجتمعي في ظل الأهداف، والغايات المتعددة، كما تتجلى أهمية الدراسة من منظور دلالي قائم على أهمية ضمان الاستقلالية الإعلامية لضمان الديمقراطية السليمة، ومعاونة الباحثين والمهتمين أثناء إعدادهم قضايا ودراسات مشابهة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- 1- إظهار التبعية السياسية لوسائل الإعلام البديل في ظل تعدد التوجهات الفئوية، وتنوع الولاءات السياسية، مع عرض آثار التجاذبات السياسية على هوية منافذ الإعلام.
- 2- بيان خطورة التمويل والدعم اللوجستي، ومكان البث (المشروط، والمسيب) على مسؤوليات الإعلام السوري البديل، وعلى خطها التحريري، مع محاولة تقديم حلول وتوصيات لحل لهذه المعضلة.
- 3- إيضاح مدى تمتع الإعلام السوري البديل بالاستقلالية الإعلامية، والمسؤولية الأخلاقية، في ظل التبعية السياسية، مع تحليل الطرق والأساليب المتبعة- من جانب هذه الوسائل- لتضليل الرأي العام، وتعبئته.
- 4- تقديم توصيات وحلول تساهم في خلق أرضية موضوعية لإعلام سوري يتصف بالسوية والمسؤولية الاجتماعية.

منهج ومجتمع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تُعرف كـ "وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد، وتستهدف الوصول إلى معرفة دقيقة عن عناصر الظاهرة موضوع البحث، وتفيد في تحقيق فهم أفضل لها أو إمكانية وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها". (1)

كما اعتمد على منهج المسح الإعلامي (مسح وسائل الإعلام)، لصعوبة إجراء المسح الميداني للجمهور بسبب جائحة كورونا، ويتصف هذا المنهج بأنه "يتيح التعرف على وسائل الإعلام من الجوانب المختلفة". (2) مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصفحات، والمدونات الشخصية أو المنصات والورقيات الناطقة باسم الإدارات المدنية، والسياسية، والعسكرية (وما يماثلها)، مستثناة من عملية المسح الإعلامي. أمّا بالنسبة لمجتمع الدراسة فإنه يضم (الإعلام السوري البديل) بمختلف أنماطه، وملكياته وتوجهاته، ومناطق تواجده داخل وخارج الأراضي السورية، وفيما يتعلق بالعينة البحثية، وقد تم دراسة عينة عشوائية من عدد من وسائل الإعلام السوري البديل لاستكمال متطلبات الدراسة. في المقابل تمتد حدود الدراسة الزمانية من بداية أحداث الحرب السورية حتى كانون الثاني من عام 2021، أما الحدود المكانية فتضم وسائل الإعلام السوري البديل في مناطق (المعارضة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وخارج الأراضي السورية).

متغيرات الدراسة:

ستركز الدراسة على عدة متغيرات أساسية متداخلة مع بعضها البعض من حيث الدور الوظيفي والبنوي. المتغير المستقل: التبعية السياسية. المتغير التابع: استقلالية "وسائل الإعلام البديل".

أدوات ومصادر جمع البيانات

1- تم الاستعانة بأداتي المقابلة القصدية والملاحظة الشخصية؛ لاعتبارات عدة، أهمها: إغناء المحتوى البحثي بشهادات أكاديميين، وصحفيين محترفين واكبوا أحداث الحرب السورية، ولهم نتاجات إعلامية بحثية في هذا الإطار، إضافة إلى التركيز على أهمية المشاهدة والمراقبة الدقيقة للظاهرة، في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة ليتم وصفها وتحليلها. (3)

2- جُمعت المعلومات من مصادر مكتبية أولية وثانوية ضمت: (كتب، وأوراق بحثية، ومقالات رأي، ومنشورات، ومواقع إعلامية إخبارية).

مفاهيم أساسية

التبعية السياسية:

واحدة من أهم أشكال التبعية، وأكثرها شيوعاً، ويمارس كأسلوب سياسي مبني على تبني الفرد أو الجماعة أو الدول لاتجاهات سياسية تتبع لجهات أو مؤسسات أو دول أخرى، تؤثر بصورة أو بأخرى على درجة استقلاليتهم، وإرادتهم في اتخاذ القرارات وتبني المواقف.

الإعلام السوري البديل:

وسائل إعلامية متعددة الولاءات، والاتجاهات السياسية، نشأت مع بداية الحرب في سوريا، كبديل عن الإعلام السوري التقليدي، تميزت بعض منها بنقل واقع السوريين أثناء الحرب بشفافية، ودقة، وموضوعية.

الاستقلالية:

تعني القدرة على أداء الواجبات، والوظائف دون قيود أو فرض لمبادئ، ورقابة سلبية، والالتزام بالوقوف على خط متوازن تجاه الأحداث، وتعدّ إحدى أهم العوامل التي تتيح للممارسات الوظيفية بلوغ النجاح، واستدامة الإنتاج.

المهنية الإعلامية:

مجموعة من الضوابط والمبادئ التي على الصحفي الالتزام بها أثناء أداءه عمله الإعلامي، ليحقق درجة عالية من السوية، والاحترافية، مع أقصى درجات المراعاة لقواعد الأخلاق، والأدب، والشفافية.

ثانياً: الإطار النظري

يتصدر الإعلام الموجه أدوات الهيمنة السياسية، والسيطرة الفكرية لحشد الشعوب وتعبئتها، وخلق نزاعات، وانقسامات مدروسة، وممنهجة في بنية المجتمعات، وليس كما يظن البعض، إن الإعلام مجرد رافد حديث، ينحسر دوره عند حدود تسخير التكنولوجيا العصرية لإمتاع العامة وإخبارهم.

في هذه الجزئية، هنالك سؤال مركزي يطرحه الباحث الفرنسي "جون مارك جيني"، ماذا نريد من الإعلام، أنريد في المرحلة الأولى الحصول على أرباح

إنتاجية، أم الأولوية ثقافية مهمتها في المرحلة الثانية أن تخدم النفوذ السياسي والاقتصادي؟ (4)

بالفعل؛ هذا ما تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري من تغيير أو غرس لقيم ومعتقدات سياسية، وتنمية لمكونات معرفية، ونفسية في شخصية المتلقي، من خلال إتباعها استراتيجية التعلم عن طريق التركيز (Focus)، حيث ينصبّ التركيز على بعض المعلومات المنتقاة بعناية، لإحداث أكبر قدر ممكن من التأثير، وتحريك الحشود، وتوجيهها لإصابة أهداف القائمين على الاتصال، بالتالي تحقيق ثقافة العبور المبنية على إغراق الجمهور بالمعلومات الموجهة (المسيسة) خلافاً للتعلم المعرفي.

أولاً: نظريات التأثير الإعلامي

تتعدد نظريات التأثير الإعلامي التي يمكن من خلالها تحليل، وتفسير ملامح التبعية السياسية في إعلام سوريا البديل، وتتصدرها نظريات (دوامة الصمت، وضع الأجندة "ترتيب الأولويات"، حارس البوابة، والغرس الثقافي)، إلا أن النظريات الأكثر استيعاباً، وإدراكاً لمحاور دراستنا، هي نظريتي (دوامة الصمت، ووضع الأجندة).

1) نظرية دوامة الصمت The Spiral of Silence:

واحدة من أهم النظريات التي تتطرق لتأثير النخب السياسية على الرأي العام عن طريق توظيفها المنابر الإعلامية لصالح أجنداتها. تعتبر "نظرية دوامة الصمت" التي وضعتها عالمة الألمانية "إليزابيث نويل نويمان Noelle-Neumann" عام 1974 من أولى النظريات الإعلامية، وأهمها، وأدقها في تفسير سلوك الجماهير تجاه الأحداث المجتمعية. فنظرية دوامة الصمت "تفترض ابتداءً وجود علاقة ارتباطية وقوية ما بين متغيرين أساسيين هما وسائل الإعلام، وما تبثه من مضامين، وبين توجه الجماهير وميولهم واعتقادهم، فهي عملية ديناميكية تتدخل فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية. (5)

لكي تنجح وسائل الإعلام في تطبيق "نظرية دوامة الصمت"، وتكوين الرأي العام وفقاً لما تريده، فلا بدّ لها من اتباع آلية محددة تشمل 3 أمور أساسية، وهي:

التراكمية: أي تكرار عرض المحتوى على الجمهور، حيث يؤدي العرض التراكمي إلى التأثير في الجمهور وتكوين الرأي العام.

الشمولية: تقدم وسائل الإعلام للجمهور ما يبحث عنه غالباً، مما يجعلها طريقاً لا بدّ من المرور به يومياً، لذا: يُعرض الجمهور لوسائل الإعلام أمراً واقعياً.

التجانس: يعني توافق الرسالة الإعلامية وعدم تعارضها بين القائم بعملية الاتصال والمؤسسات التي تنتمي إليها الجماهير المستقبلية لتلك الرسائل، لذا: تبدو الرسائل المختلفة في طريقة العرض متشابهة في الغاية والهدف، (6) ما يُعزز من تكوينها لدى الرأي العام. بالتالي: تتلخص فكرة النظرية في أن الفرد يتأثر بالرأي العام واتصالاتها الجمعية لتشكيل اتجاهاته وقناعاته تجاه قضية ما، وهذا الاتجاه غالباً ما يتوافق مع الأفكار التي تقدمها وسائل الإعلام.

(2) نظرية وضع الأجندة "Agenda-Setting Theory"

تعود بحوث وضع الأجندة إلى "والتر ليبمان Lippman" من خلال كتابه "الرأي العام"، إذ يرى "ليبمان" أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصورة الذهنية لدى الجمهور، وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل بيئة زائفة في عقول العامة. (7)

ترتبط هذه النظرية بنظرية حارس البوابة، حيث تختص الأخيرة باختيار الأنباء، في حين تبحث نظرية وضع الأجندة في كيفية عرض هذه الأنباء. في هذه النظرية يقرر المحررون المواضيع، والأنباء التي يتم عرضها للجمهور، وفي تسلسل عرضي مقصود، والعامل الأساس في تحديد الأهمية هو الإبراز، وفي أشكاله المختلفة على أن يكون الإبراز خاضع للبعد الانساني وعملية الصراع. (8)

تعقيباً على دور هذه النظرية في خلق رأي عام منسجم مع سياسة الوسيلة الإعلامية، يجد الصحفي العراقي "أيمن خالد" أن الهيمنة والسيطرة تكمن في المعلومة، ووسيلة إنتاج الخطاب المقيد بأجندة القائمين على إدارة العقول، وتوجيه الرأي العام، والساعية لحماية مصالح الطبقة السياسية، والمتعاشين على هامش إمبراطوريات الاستبداد. كما تأخذ عناصر التأثير مداها إلى آفاق أخرى أبعد من وضع الأجندة الداخلية فقط، وذلك بجهود ضبط النسق الفكري للقائمين على تنفيذ الأجندة الإعلامية، وإيصالها إلى مرحلة القناعة المطلقة بخطاب المؤسسة التي تنظمهم، دون النظر إلى الفكرة الأساسية لوظيفة الإعلام، وأهدافه الإنسانية، ومعالجته الاجتماعية. (9)

إذاً؛ بإمكاننا القول، أن فحوى النظرية يكمن في تركيز وسائل الإعلام على جذب اهتمام الجمهور تجاه مواضيع، قد تكون بمجملها هامشية وثانوية، على حساب قضايا أخرى، ذات أهمية بالنسبة للمتلقي، يتم إقصاءها أو

تتميشها من دائرة التحرير الإعلامية، بناءً على أجنادات الوسيلة، والقائمين عليها.

ثانياً: الاستقلالية الإعلامية

تعَدُّ الاستقلالية قاعدة عمل مهنية للممارسة الإعلامية، وتُشكّل الاستقلالية والتعددية في الإعلام، على مستوى الرأي العام والآراء - بما في ذلك انتقاد أهل السلطة - ضمانات الديمقراطية الصحية. وبالتالي، تُمثل مراقبة تعددية الملكية، وضمانها الخطوة الأولى نحو الخيار المستقل والحر. (10)

أشكال الاستقلالية الإعلامية

هنالك صور عديدة للاستقلالية في حقل الإعلام، وهي تبدو كالسلسلة المتداخلة من حيث المعالجة الوظيفية، والبنوية للمحتوى التحريري، ويتقدم هذه الأشكال:

أولاً: الاستقلالية المالية: تعني تحلّي المؤسسة الإعلامية بالشفافية في الخطط والإنفاق المالي ومصادر التمويل (11).

ثانياً: الاستقلالية التحريرية: وفيها تمارس المؤسسة الإعلامية عملها، دون ضغوط أو قيود سياسية أو احتكار من جانب المالكين، مع ضرورة منح المحررين حرية اتخاذ القرارات، والمواقف التي تستوجب احترام ميثاق الشرف المهني وضوابطه الأخلاقية.

هذين الشكلين يعكسان مدى قدرة الإعلام والإعلاميين الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، والإنسانية، والوقوف بحيادية، وعلى مسافة واحدة من الأحداث، واتخاذ الانسان وحده محور الأحداث في معالجاتها الإعلامية، دون التحيز لدين أو لون أو لغة أو رأي سياسي.

من أجل ذلك ومن أجل كسب ودعم ثقة الجمهور في المؤسسة الإعلامية، يجب أن تتمسك المؤسسة باستقلالية المعالجة الإعلامية بمعزل عن أية تأثيرات خارجية، والنأي بنفسها عن التجاذبات والصراعات مهما كانت طبيعتها. (12)

من هنا نجد معظم المؤسسات والأكاديميات الإعلامية (المتمتعة بالاستقلالية)، تتبنى الانصاف، والتوازن في سياستها التحريرية، وتعدها كركائز في تقديم المعلومات بدقة، دون إضفائها بالرأي أو تقليب جزئياتها، كما لا بدّ من التأكيد أن الاستقلالية تعدّ نسبية، ومن الصعب أن تأخذ صفة "الاستقلالية المطلقة" حتى في الوسائل الإعلامية القائمة في بيئات

ديمقراطية، التي تتسم بقوانين العدالة، وحرية الرأي والتعبير، ففي الأخير وسائل الإعلام ليست جمعيات خيرية، بل كلاً منها تحمل أجندات، ومصالح سياسية.

ثالثاً: تجربة الإعلام السوري البديل عن الإعلام الرسمي تمهيد

عرفت سوريا خلال العقود الخمسة الأخيرة، نظاماً إعلامياً، يمكن تصنيفه كواحد من بين النظم الإعلامية السلطوية الأكثر انغلاقاً، وانقطاعاً عن المعايير المهنية في العالم، فهي في قاع الترتيب العالمي لحرية الصحافة، وممارسة مهنة الإعلام. حيث تسيطر الحكومة السورية بصورة شبه مطلقة على جميع الوسائل الإعلامية الرسمية، والخاصة (المسموعة والمكتوبة والمرئية)، وظلت توظف هذه الوسائل لخدمة توجهاتها، وسياساتها الداخلية والخارجية، مبتعدة عن أداء وظيفتها الإعلامية بنزاهة، وواقعية، وانصاف.

لكن هذه الواجهة التقليدية للإعلام تغيرت مع تعدد مصادر نقل الأحداث، وتطور خارطة التغطية الإعلامية للمجريات، طيلة سنوات الحرب في البلاد، والتي أثمرت بدورها عن تحطيم قيود احتكار السلطة السياسية للإعلام التقليدي، وبروز المتلقي السوري في عهدة الإعلام الرقمي، كعنصر فعال في العملية الاتصالية (المواطن الصحفي)، حيث تخلص من رقابة أجهزة الدولة، وبات يصنع الأحداث، ويشارك تفاصيلها، ويبدى مواقف تجاهها، بمعنى أدق، انتهت النظرة التقليدية إلى الجمهور كمتلقي سلبي للرسالة الإعلامية، ليصبح أكثر فهماً واستيعاباً لحقول (السياسة، والاقتصاد، والقانون والحريات..).

1) ولادة الإعلام السوري البديل

مهدت المؤشرات التي سلف ذكرها، لولادة مبادرات إعلامية فردية وجماعية، داعمة لعملية التغيير والديمقراطية في البلاد، تحت مسمى "الإعلام السوري البديل"، نشأ كباقي دول "الربيع العربي" من رحم حركة الاحتجاجات، وأدى دوره كمنظومة إعلامية بديلة عن أحادية الإعلام السوري الرسمي المنغلق.

في بداياته الأولى حمل الإعلام السوري البديل "أجندات ثورية" و"وطنية"، خاطبت -إلى حد معقول- عقول وعواطف السوريين على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وهوياتهم الدينية والعرقية، واستطاع أن يسير على خط

متوازن، يعكس مستجدات الحياة السورية، وانصبّ اهتمامه بالدرجة الأولى على تحسين مستوى، ونوعية المحتوى الإعلامي، والاجتهاد في تقديم تغطيات جديدة وغير نمطية، تعكس المطالب السياسية، والمدنية للشارع السوري.

في سبيل ذلك؛ ووسط أجواء من التعقيدات السياسية والعسكرية، ونقص الخبرة، وضعف التمويل، تمكن الإعلام السوري البديل، بوساطة عشرات الوسائل الإعلامية-تجاوزت 600 وسيلة إعلامية- وجيش من الناشطين والهواة والأكاديميين، أن يؤسس دعائم إعلامية جديدة بالثقة، ويعيد هيكلية حقل الإعلام، بعيداً عن رقابة الأجهزة الأمنية الحكومية، وتتسلط عصا القوى الحزبية، وأسهم التجمعات السياسية-كما اليوم؛ حيث استثمر "فضاء الحرية"، والرقع الجغرافية التي خرجت عن سيطرة الجيش السوري، ووظف غياب قيود النشر، للخروج من نمطية الخطاب الإعلامي المؤدلج، وشكل بفعل كفاءة بعض العاملين، والاحتكاك بخبرات غربية، نسقاً إعلامياً عاماً لدى الجمهور السوري في داخل وخارج البلاد، طوى على إثرها فعلياً كلاسيكية الإعلام الحكومي، وانكفأته على ذاته.

(2) تحور مسار الإعلام السوري البديل

مع مرور الوقت، تغيرت المعادلة السياسية والعسكرية، وبرزت تحولات متسارعة في خارطة السيطرة والهيمنة، لم تستطع نتيجة لذلك العديد من وسائل الإعلام البديل، الحفاظ على نسق متوازن من الاستقلالية، والشفافية، والنزاهة الإعلامية أثناء مواكبتها لزخم أحداث الحرب في البلاد، إذ غُيب عن توجهاته السياسية، الوجهة الأساسية في تسليط الضوء على "المطالب الشعبية" و"الأهداف الثورية"، وتحوّلت بحكم العديد من الأسباب والعوامل إلى أداة دعائية يعكس خطها التحريري أهداف الممول، وتعتبر بفعل عوامل (سياسية ومذهبية ومالية) عن تيارات إيديولوجية حزبية، ومصالح دول وقوى إقليمية، سخّرت إيديولوجيا الصوت والصورة، لتُحلّق بانحيازية في الأثير اللامحدود، مختزقة السيادة الإعلامية، ومتجاهلة الانتماءات الفكرية، والقومية، والعقائدية للشعوب والمجتمعات. (14)

كما تجردت آلية استقطاب الجمهور من العقلانية والحكمة، من خلال غرس رسائل إعلامية مسيرة لهذه الجهة أو تلك، وتمير مصطلحات دخيلة على البيئة المجتمعية، تتوافق عضويّاً مع ولاءات سياسية، ومذهبية، وقومية داعمة للشكل الوليد من الإعلام السوري.

في حين، على المستوى الوظيفي، غاب عن عرضها الإخباري بوادر مهنية لترسيخ رؤية إعلامية جامعة للسوريين، تنسجم أصولاً مع الخط الوطني

العام؛ بعيداً عن الاصطفافات السياسية، والعرقية، والطائفية، والتكتلات الحزبية الضيقة.

من هنا؛ فإن النزاع السوري بأعوامه العشرة، أقرب أنموذج يمكن من خلاله إجراء دراسة لاستقلالية الوسائل الإعلامية الناشئة، واستنباط خلفيات السياسية، في ظل تعدد الولاءات السياسية، وتحكم جهات الدعم والإمداد المالي بالقرارات التحريرية.

ثالثاً: الإطار التحليلي

تحليل الخارطة الإخبارية

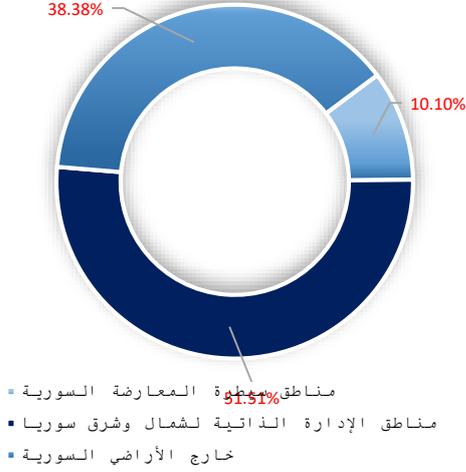
في هذا المحور ستم الإضاءة على خارطة التغطية الإخبارية في الإعلام السوري البديل، مع تحليل وتفسير العوامل المؤثرة على خطها التحريري، في ظل التبعية السياسية، وقواعد المهنية التي يستوجب على المؤسسات الإعلامية الالتزام بها لتحقيق استقلاليتها.

أولاً: خارطة التوزيع الجغرافي لوسائل الإعلام السوري البديل

التوزيع الجغرافي للإعلامية	لوسيلة مجموع الإعلامية	الوسائل	النسبة المئوية
مناطق سيطرة المعارضة السورية	10		10.10%
مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا	51		51.51%
خارج الأراضي السورية	38		38.38%
المجموع الكلي	99		100%

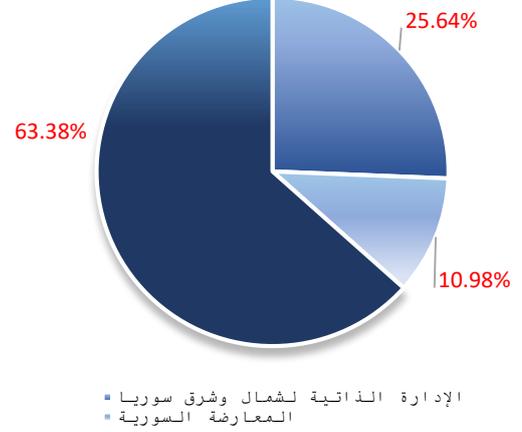
الجدول رقم (1)

التوزيع الجغرافي للوسائل الإعلامية



الشكل رقم (2)

جغرافية السيطرة لأطراف الحرب السورية



الشكل رقم (1)

المصدر: مركز جسور للدراسات. { تم اعداد الشكل رقم (2) بناء على بيانات الجدول رقم (1) }

من الجدول رقم (1) يتضح أنه بمعدل نصف وسائل الإعلام السوري البديل (51.51%)، تعمل في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهي نسبة عالية، وذات دلالة وظيفية على توافر بيئة جيدة لممارسة العمل الصحفي، وانتعاش لسوق الإعلام، لكن في المقابل فإن هذه النسبة لا تعدّ مثالية للمناخ الذي يتسم بإطلاق الحريات الصحافية بسقف مفتوح، ودون قيود، فمن خلال المتابعة، والملاحظة، تبين أن كثير من الوسائل الإعلامية العاملة في مناطق الإدارة الذاتية، تفتقد العمل بقواعد المهنة، في ظل قلة الكوادر الإعلامية المتخصصة والكفؤة، وهي في طبيعة الحال أقرب ما تكون "أدوات دعائية سياسية" للتكتلات الحزبية والقوى السياسية، يتم توّظيفها لتعبئة الرأي العام، وحشده ضد "المنافس" أو "الخصم السياسي".

في حين تتضاءل نسبة تواجد الإعلام السوري البديل في مناطق المعارضة السورية، وحصتها (10.10%)، وتنخفض النسبة تدريجياً، بعد أن كانت تلك المناطق تتصدر المشهد السوري بعدد وسائل الإعلام البديل، حيث فاق

عددها عتبة (400) وسيلة في السنوات الثلاث الأولى من الحرب، ولعل أبرز أسباب هذا الانخفاض:

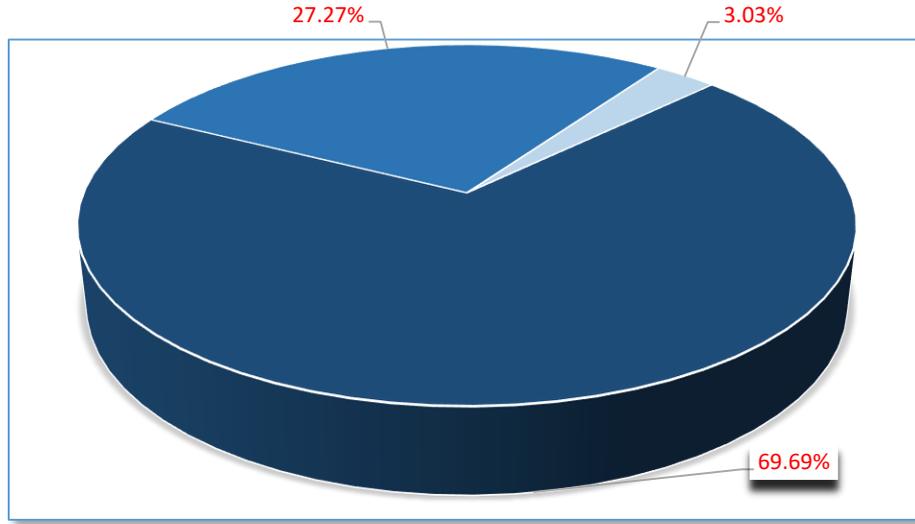
- 1- خروج مناطق شاسعة من سيطرة فصائل المعارضة لصالح الحكومة السورية.
 - 2- تراجع التمويل والدعم المقدم لهذه الوسائل.
 - 3- فقدان كثير من الإعلاميين لحياتهم، أو تغييبهم قسرياً من جانب الفصائل المتصارعة، ولجوء آخرين إلى خارج سوريا
 - 4- تراجع الخطاب العلماني الوسطي في تلك المناطق، بعد أن تمددت دائرة نفوذ القوى الإسلامية المتطرفة في شمال وغرب البلاد، ومعها تحول مسار الإعلام البديل من أداة مواكبة لأحداث "الثورة السورية" إلى آلة دعائية تلمع من ممارسات الفصائل المعارضة، وداعميها.
- في المقابل؛ فإن كثير من العاملين في وسائل الإعلام البديل، حولوا مخططاتهم الإعلامية الصغيرة في الداخل السوري إلى مشاريع إعلامية رائدة خارج البلاد، مستفيدين من شبكة العلاقات التي ربطتهم مع المنظمات والمؤسسات الإعلامية الأجنبية، فزهاء (38.38 %) من وسائل الإعلام البديل، تبث محتواها من خارج سوريا، سيما من تركيا، وبعض الدول العربية وأوروبا، وركزت معظمها على إبراز الجوانب الإنسانية، وأحوال اللاجئين السوريين، وانتهاكات الجيش الحكومي السوري، وأحياناً أخرى فصائل المعارضة المسلحة.

ثانياً: هوية الإعلام السوري البديل

هوية الإعلامية	الوسيلة	مجموع الإعلامية	الوسائل	النسبة المئوية
وسيلة خاصة	69			69.69%
وسيلة حزبية	27			27.27%
وسيلة حكومية	3			3.03%
المجموع النهائي	99			100%

جدول رقم (2)

هوية الوسيلة الإعلامية



■ ٣ حكومية ■ ٢٧ حزبية ■ ٦٩ خاصة

الشكل رقم (3)

من الجدول رقم (2) يتبين بأن وسائل الإعلام الخاصة تتصدر المشهد الإعلامي بنسبة (69.69%)، في حين تقدر حصة وسائل الإعلام الحزبية (27.27%)، أمّا الحكومية فتشكل ما نسبتها (3.03%)، ومعظم الوسائل الحزبية تتركز في مناطق الإدارة الذاتية، ويعود السبب للثقل الحزبي، وتواجد عدد هائل من الأحزاب، والتشكيلات الأيديولوجية في تلك المناطق. حقيقة؛ ورغم أن الأرقام تثبت - من خلال الجدول رقم (2) - انتعاش وسائل الإعلام الخاصة -بعد إن كان الحكر لصالح الوسائل الحكومية- إلا أن كثير من هذه الوسائل تحمل صفة رمزية وشكلية في استقلاليتها، ومسافة قربها من المجريات السياسية، فيمكن الاستدلال على أجنداتها السياسية المغلفة بالطابع التسويقي، من خلال متابعة آلية وزاوية تغطيتها الإخبارية للأحداث، سيما تلك التي قد تصطدم بالسياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، وهذا ما يمكن ملامسته على وجه الخصوص في مناطق الإدارة الذاتية، من نافذتي الدعم المالي، والسياسة التحريرية، فالتمويل غالباً يكون مصدره الأحزاب السياسية أو رجال الأعمال أو المنظمات العاملة بأسماء وصفات حقوقية وإنسانية في الخارج، وذات الحال يمكن ملاحظته في مناطق المعارضة السورية، والتي تأخذ أبعداً أكثر طرفاً في المتابعة الإعلامية لسير الأحداث.

بالتالي؛ يوظف كل طرف من أطراف النزاع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) منصات الإعلام البديل، للدفاع عن أجنداته ورؤيته السياسية، وتمرير مخططات قوى محلية أو إقليمية، لها مصالح في الحرب السورية، وفي هذا السبيل تم استبعاد كوادر إعلامية كفؤة واعدة، لم تستحسن الانخراط في اللعبة السياسية أو مساندة أي من أطرافها، وتم استبدالهم بآخرين هواة وغير مؤهلين، يتماهون مع فكر الحزب أو أدبيات التنظيم السياسي المهيمن، وهنا يمكن وصف الإعلام في هذه الحالة بأنه مجرد "أذرع تحت الطلب"، يخالف مهامها موثيق الشرف الإعلامي، ومعها يتحول الإعلام البديل على اختلاف انتماءاته، وتوجهاته إلى أداة من أدوات الصراع السياسي والمجتمعي، وبسط الأدبيات السياسية من نافذة وسائل الاتصال الجماهيري، لينسف بذلك القواعد الأساسية التي ينبنى عليها الإعلام، كالمحاسبة، والشفافية، وتحقيق العدالة.

ثالثاً: استقلالية الإعلام والتبعية السياسية

سنبحث تحت هذا العنوان، ملامح وأبعاد استقلالية الإعلام السوري البديل في ظل التبعية السياسية، بعد الاستعانة بميكانيزمات التحليل الداخلي والخارجي لدائرة تغطية الإعلام البديل لأحداث الحرب في سوريا، والذي أضفي على مشهده الإعلامي العام، ملامح غير مهنية خلال العملية الاتصالية بين المرسل والمتلقي، وفي الحقيقة؛ العملية باختصار أشبه ما تكون بـ"صناعة الإذعان للرأي العام" بهيئة تنسجم مع قواعد لعبة "الهيمنة السياسية"، وهذه جملة من السمات التي اتصف بها الإعلام السوري البديل (سيتم مناقشتها وتحليلها تباعاً):

- سيادة الانتقائية والطرفية.
- غياب الشفافية والعمل المؤسساتي.
- تسويق المصطلحات والأحكام المطلقة (المسبقة).
- التأطير الإعلامي للهوية وتنميطها (القولبة).

1) سيادة الانتقائية والطرفية

في الواقع؛ فإن معظم وسائل الإعلام البديل فقدت إلى حد كبير قواعد المهنية الإعلامية، وانتهجت الانتقائية والطرفية في عرضها الإخباري لمجريات الأحداث، مبتعدة عن الوسطية والمعالجة الموضوعية في الطرح، سيما تلك التي تغطي القضايا الحساسة، والجدلية، وهذه العملية ببساطة بنوية وظيفية تخضع لمجاذبة أفقية يمتد فيها حدّة التجاذبات السياسية على حساب الهوية الوطنية، فهنا تركز معظم وسائل الإعلام

السوري البديل على تسطيح القضايا التي لا تنسجم مع توجهاتها، وتسويق الملفات الثانوية لتصدر أولويات الجمهور، كما أن كثير من الأحداث السياسية أُخرجت من سياقها الطبيعي، وتم إهمال خلفياتها المعلوماتية بصورة ممنهجة ومدروسة، رافقها أصباغ الخطاب الإعلامي بالرأي و"المعلومات الملونة"، وهذه الأمور تعدّ انحرافاً لوظيفة الإعلام في نقل المعلومة بمصداقية دون موارد، واجتزاء، لأنها تتسبب بتضليل الجمهور، وقولبة نمط تفكيره باتجاه معين، لا مجال فيها لقبول الرأي الآخر.

خير دليل على ما سبق ذكره، تغطية وسائل الإعلام البديل للحملة التركية على مدينة "عفرين" في شمال غرب البلاد، قبل ثلاثة أعوام من الآن، فكل وسيلة جندت سياسة الداعم والممول من خلال موادها الإخبارية، فتم انتقاء الحدث بصورة مجتزئة من السياق الطبيعي، وتم تداوله من جانب وسائل الإعلام البديل التي تحمل "هوية معارضة" مدعومة من تركيا، على أنها "حرب تحرير ضد الانفصاليين الكرد"، أي ظهر هنا سمة المحاباة مع سياسة الداعم التركي، وحجبت عمداً تفاصيل إخبارية هامة، كتسليط الضوء على (انعكاسات الحرب التركية على المدنيين، وديمغرافية المنطقة، والبنية التحتية للمدينة، وحجم الخسائر البشرية والمادية، والانتهاكات).

(2) غياب الشفافية والعمل المؤسساتي:

رغم قدرة بعض الوسائل الإعلامية البديلة تحقيق التطور في المشهد الإعلامي ومواكبة التطورات بوعي ومسؤولية، إلا أن معظمها لم يستطع تقديم أرضية موضوعية لبناء إعلام تعددي ومستقل يخاطب مطالب السوريين، أضف عليها تدني مستوى الشفافية مع غياب الانفتاح، والمساءلة القانونية، وغلبة ثقافة التستر على هوية المالكين للمنصات الإعلامية وانتماءاتهم السياسية، وإذا توافرت الشفافية فإنها تأخذ طابعاً انتقائياً، تعرف برؤية ورسالة الوسيلة الإعلامية.

على المستويات الإدارية والمالية، ترتبط هوية هذه الوسائل بأسماء المالكين أو الداعمين لها، ووفقاً للمتابعة، فإن إدارات هذه المؤسسات كثيراً ما اتهمت بتزوير البيانات المالية والفواتير وضعف التنمية الوظيفية، وهذا ما سبب بإيقاف التحويلات المالية من المانحين، ولاسيما الدول الأوروبية التي خصصت ميزانية لدعم مؤسسات الدفاع عن حقوق الانسان وحرية التعبير.

كما تفتقد هذه الوسائل لتقسيم الأدوار الوظيفية، وإجراء انتخابات نزيهة داخل المؤسسة الإعلامية، ويقدم الصحفي السوري غياث الجندي، شهادته على موقع "حكاية ما انحكت": (15)

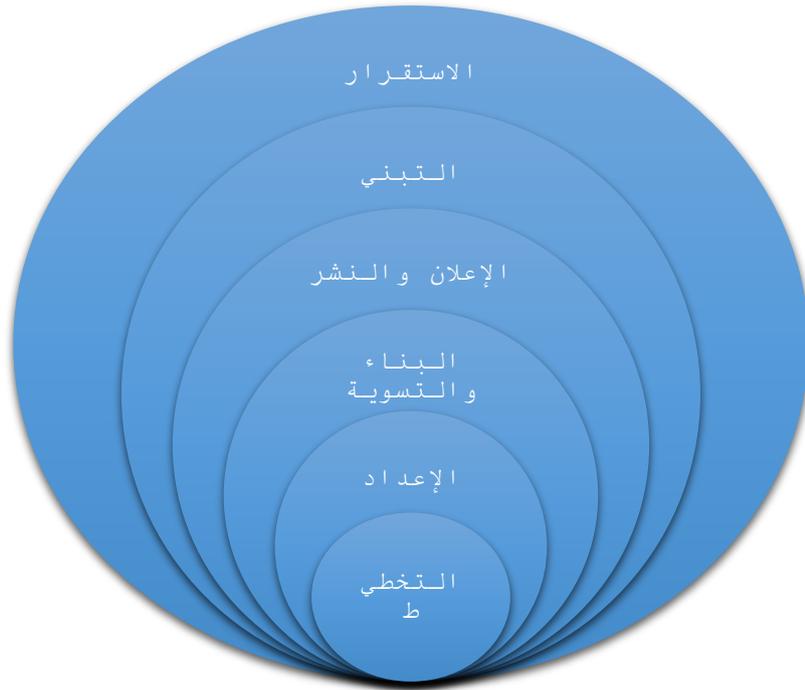
"كنت ممن طرحوا فكرة إنشاء محطة إذاعية تقدّم نوعية جديدة من الإعلام المستقل تُبنى على الشفافية في العمل، والتوظيف، والإدارة. بعد عدّة جلسات (..) تمّ جلب أشخاص لم يسبق لهم ولهنّ القيام بإدارة محطة إذاعية، فلم تقم الجهة المانحة بتدريب المديرية التنفيذية على الأمور الإدارية، وتمّ انتقاء مجلس أمناء بناء (على ما يبدو) صداقات تعود للإدارة، وبعض أعضاء مجلس الأمناء عملوا كمدرّبين مدفوعي الأجر، وهذا يتنافى تماماً مع دور مجلس الأمناء".

3) تسويق المصطلحات والأحكام المطلقة

أفرز النزاع السوري، مفردات ومعاني ذات دلالات عسكرية وسياسية، تهدف بالدرجة الأولى لخلق وعي جمعي يتماهى فيه آلية التفكير والرؤية مع أهداف تسويق المفردات اللغوية، وهي غالباً لا تخلو من التلميظ، والإقصاء، والتعميم، والوسم الاجتماعي، والاستهزاء.

في مواضع عديدة، يفتقد المحتوى الذي تقدمه كثير من وسائل الإعلام البديل للغة المجردة من الرأي والأحكام المسبقة (الانحيازية)، وتصاغ بطريقة وصفية قائمة على صك مفاهيم وجمل مفخمة وملونة، ترافق مشاهد تتضمن درجة عالية من الانفعال، وشحن للعواطف.

وإذا ما حللنا طريقة تمرير المصطلحات بعد صناعتها في الإعلام السوري البديل، فإن دورة حياتها كما يقول الدكتور فهد الشميمري تخضع لسلسلة متجانسة من المراحل، تبنى على الشاكلة التالية:



الشكل رقم (4): مراحل التسويق الإعلامي للمصطلحات

- 1- التخطيط: في هذه المرحلة يركز مهام الجهات القائمة بعملية الإعداد والتحرير على رسم مخطط يوضح أهداف، وأهمية، ومخرجات المصطلح الذي يتم صناعته. (المليشيات الكردية) من الأهداف تأليب الأقليات ضد "قسد" والمكون الكردي، ورفع حالة الاحتقان وشحن الذرائع والحجج التي تفضي إلى الإساءة اللفظية، والعنف المادي (الجسدي).
- 2- الإعداد: هنا يتم جمع وتحديد ارتباطات المصطلح المصطنع بالبنية الفكرية والنفسية للمتلقي السوري، أي تهيئة الجمهور لقبول الفكرة، من خلال أسلوب قائم على إثارة الخوف للهوية الجزئية عند المتلقين، وربطه بـ "مشروع عدائي منافس"، ففي مثال السنة والشيعية، تتبنى بعض وسائل الإعلام البديل، خطاباً مبالغ فيه للتحريض على وجود "مشروع شيعي" يهدد " الوجود السني" في المناطق ذات الغالبية السنية في دمشق وحلب و دير الزور، أو اختلاق أحداث عدائية، وربط أسبابها ببعض الأقليات.
- 3- البناء والتسوية: يتم تركيب المصطلح في كلمة واحدة، مجردة من الشوائب اللغوية. ليتم تداولها وغرسها في الذاكرة الجماعية، فبدلاً من القول بأن القوات الحكومية السورية تتلقى الدعم من الروس، يتم اختصارها في " وكلاء الروس".

4- الإعلان والنشر: واحدة من أخطر المراحل التي يصبح فيها المصطلح رائجاً بصورة غير اعتيادية، ويصعب السيطرة عليه، فيصبح ملكاً لمختلف المنصات الإخبارية (المقروعة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية).

5- التبني: يتم في هذه المرحلة تبني المصطلح المصطنع من قبل جميع الفئات (أناس عاديين، متوسطي الثقافة، وأكاديميين ومثقفين)، وتستخدم في الحياة اليومية، وبالتالي تحول المصطلح الراجح إلى هوية لغوية للتعريف بالفئة التي يتم قبولتها، وهذا من شأنه أن يخلق صدام بين الهويات، وحصل بالفعل عندما تم تنميط هوية (العلويين، والاسماعيليين، والدروز) على أنهم "مرتدين" و"خونة"، الأمر الذي تسبب بإثارة العدائية والعدوانية في المناطق التي تشهد اختلاط في المزيج الاجتماعي منذ مئات السنين كحمص، والساحل السوري.

6- الاستقرار: بعد أن تم الانتهاء من صناعة وتبني المصطلح، سيستقر مع الوقت بعد تكراره بين جميع الفئات المجتمعية، لتصبح مع مرور الوقت قالباً مصطنعاً لتشويه صورة الجماعة المستهدفة، وتصبح جزءاً من مفردات المتلقي اليومية، وهي مقدمة لتعميم الصفات واختزال الهويات ضمن أطر سلبية تخالف الصورة الحقيقية للمجتمعات الأصلية.

بالمحصلة؛ يجب أن لا نغفل نقطة جوهرية في آليات الكسب واستقطاب الرأي العام في وسائل الإعلام، وهي استغلال ميل الجمهور (متدني الثقافة والتعليم) إلى الأحداث الشائكة (الأكثر إثارة ذات الأبعاد الصراعية)، كجزء من اللعبة السياسية، ل يتم " اغتصاب فكر الجمهور" من خلال تدجينه بالمضامين العبيثية والفوضوية.

4) التأطير الإعلامي للهوية وتنميطها

يقول الباحث الأمريكي "غابرييل ألموند Gabriel Almond": " كل شيء في السياسة اتصال"، وهذا ما يعكس دور وسائل الإعلام كأحد روافد التنشئة السياسية للأفراد والمجتمعات، من خلال الكم الهائل من الأحداث التي توضع في سياقات معينة، وخلفيات محددة، تتلاءم مع فهم صانع الرسالة الإعلامية.

وعملية التأطير في دراستنا تعتبر أمراً بالغ الأهمية، كونها قد تحولت إلى سمة أساسية من سمات وسائل الإعلام السوري البديل أثناء تناولها للأحداث السياسية من زوايا منمّطة، حيث يصبح المعتدي فيها ضحية، والعكس صحيح، فخلال المتابعة والرصد للمحتوى الذي تقدمه النوافذ

الإخبارية التابعة للمعارضة السورية، لامسنا أن كثير منها تُوَطر القضايا، والشخصيات الرئيسية في القصة الإخبارية، فعلى سبيل المثال: يتم تأطير هوية المواطنين في مناطق سيطرة الحكومة السورية بمفردات "الحاضنة الشعبية للأسد"، والمناطق التي تديرها الإدارة الذاتية في شمال وشرق البلاد "مناطق الكرد الانفصاليين"، وفي المقابل أيضاً هنالك خطاب إعلامي غير سوي لبعض وسائل الإعلام البديل التي تتبع للإدارة الذاتية، إذ وقعت كثير منها في فخ التنميط، من خلال إطلاقها مصطلح "المرتزقة" حتى على بعض المدنيين العزل الذين فقدوا حياتهم في التفجيرات التي ضربت مناطق الفصائل المعارضة، ولم تستطع أيضاً أن تخاطب جميع الفئات الاجتماعية في مناطقها بالصورة المطلوبة، واقتصر توظيفهم في أدوار رمزية منمطة، لا تحمل الأهمية الطبيعية.

هنا لابدّ من الإشارة أن التنميط وخلق صور ذهبية سلبية عن فئة اجتماعية بعينها لا تأتي من فراغ، بلي هي امتداد لبناءات إدراكية، ومعرفية، وقناعات متراكمة للجهات القائمة بالاتصال، فتعميم الأحكام، ووضع الأحداث في أطر معينة، تخدم في النهاية أجندات الداعمين، ففي الحالة الأولى حيث إعلام المعارضة، يتوقف خطابها على الممول التركي أو السعودي أو القطري، أو المصري.

بينما في الحالة الثانية حيث إعلام الإدارة الذاتية أو الجهات المناهضة لها مرتبطة أكثر بتوجهات الأحزاب والتنظيمات الفكرية، التي تعاني من الصراع الحزبي، والمحاصصة السياسية.

وهذه الدائرة المتشابكة من الارتباطات السياسية تخلق مناخاً لا ينصف فيها الإعلام، بل على العكس يغلب الرأي، والرؤية المهيمنة للأحداث الحقيقية، وتصبح التبعية السياسية منفذاً لديمومة الإعلام البديل، وفي ذات الوقت وقوداً للصراع الداخلي "التدمير الذاتي".

وما مهد لبروز إشكاليات الهويات بعد الدعم، والتمويل الداخلي والخارجي، هو غياب الهوية الوطنية الجامعة بين السوريين، وهي أيضاً نتيجة طبيعية لممارسات الحكومة السورية، التي أقصت مكونات اجتماعية من دائرة المشاركة في صنع القرار، ولم تمنحها الشعور بالأمان والانتماء، وهذا ما ولد لدى الأخيرة ردة فعل تسببت بطغيان الهوية الجزئية، وحكماً أصبح اللجوء إلى الخارج منفذاً للشعور باستقلالية كيانها.

رابعاً: الولاء والتبعية للأجندة السياسية

التجربة السورية في الإعلام البديل تمثل شكلاً أقرب إلى فرق التحشيد الإعلامي، أكثر من كونها فرق تغطية إخبارية، وهذه الفرق التحشيدية وقعت خلال أحداث الحرب في سوريا في فخ تعبئة الرأي العام، وقولته من

نافذة اختلاط فيه المزاج الثوري باستجداء العواطف والانفعالات، لتتزاوج أكثر من مسار المهنية، والاتزان في المعالجة التحريرية، والصياغة الإخبارية للأحداث، مع فترات التأزم السياسي، والتطورات الميدانية. كانت توجهات وسائل الإعلام السورية الناشئة، وميولها، وخطابها منقسماً وفق انقسامات التيارات السياسية السورية، ومتأثراً بالمتغيرات السياسية، والعسكرية المتسارعة في الملف السوري على عدة مستويات، والتي انعكست على خارطة الإعلام السوري بشكل جعلها خارطة قلق، وغير مستقرة، ومتغيرة بشكل متسارع. (16)

1) التبعية السياسية

لفهم الخارطة الإعلامية علينا في البداية الإحاطة بالفاعلين سياسياً وعسكرياً، والدول التي تغدق الإعلام بالدعم المالي، والغطاء السياسي، فأى عمل سياسي مهما كانت أهدافه، يستوجب سياسة إعلامية واضحة المعالم، وخطاباً إعلامياً محدد المفردات، والمضامين والأساليب. بناء عليه؛ شهدت خارطة الإعلام البديل تبدلات كرسست من خلالها حيزاً واسعاً من دائرة نشاطها الإعلامي كمضمار للمواجهة الفكرية، وخاضت غمار صراعات سياسية داخلية على حساب أهداف مثلى كترقية حقوق السوريين المدنية والسياسية، وتوثيق أعمال العنف من جميع أطراف النزاع، ومحاسبة الحكومة السورية، والفصائل والتنظيمات المتهممة بارتكاب الفضائع، وجرائم الحرب. لكن سرعان ما أُتبعَت وسائل الإعلام السوري البديل تدريجياً لأجندات قوى إقليمية ودولية، ووكلاءها المحليون، لتعكس خطاباً إعلامياً فئوياً على حساب الخطاب الوطني الجامع، هذا الأمر شرع الباب لتصويب المعالجة الإعلامية باتجاه خلق مناخ سياسي، يسوغ فيه هيمنة أطراف النزاع، وفي ظل الاستقطاب السياسي المحلي الذي يسيطر على قسم كبير من وسائل الإعلام السورية، باتت الدراسات المتخصصة بالإعلام، تستبعد لفظ "محايد" من تصنيفات وسائل الإعلام السورية، وتقسمها وفقاً للاتجاه إلى "موال، ومعارض، وكردى". كما انتقلت هذه الحالة إلى مستوى أبعد، وتحولت إلى حرب فكرية، بأدوات سورية، والعوامل عديدة لهذا الانعطاف السلبي لمسار الإعلام السوري البديل، ومنها:

1- غياب الرقابة الذاتية والنقد، وبروز الانفعالية وردّات الفعل في التغطية الإخبارية.

- 2- تبني أيديولوجيا متشددة، سوّقت لتصفية حسابات قوى مذهبية وقومية متنافسة.
- 3- عدم وجود جهة رقابية فاعلة تضبط وتصحح مسار البوصلة الإعلامية بصورة تنسجم مع معايير، وحقوق التعبير عن الرأي.
- 4- تحول الإعلاميين -غير حائزين على الكفاءة والخبرة التنظيمية- إلى موظفين مرتهنين لقرارات أصحاب السلطة الفعلية.
- 5- سيطرة الهويات الجزئية بفعل التحريض والعنف المضاد، واضمحلال الهوية الجامعة.
- 6- اعتماد شبه كلي على التمويل الأجنبي، ودون المبادرة بتنويع مصادر التمويل التي لا تؤثر على سياسة التحرير.

وعليه بتنا أمام مؤسسات دعائية تابعة لجهات داخلية أو خارجية على حساب دعم الهوية الوطنية الجامعة للسوريين، مؤسسات انخفض فيها هامش الحرية لتحقيق الإصلاح والنزاهة، سيما في ظل مشهد يسيطر عليه النزعة الاسلاموية، والعسكرة المتطرفة، والعلمانية المؤدلجة، وما رافقها من خطابات إعلامية تلامس الجانب العاطفي الاستجدائي، لكسب مشاعر وميول الجمهور السوري.

وفي مقابلة مع الدكتور مسعود حامد (أكاديمي وصحافي متخصص في الشأن السوري)، أشاد بدور الإعلام البديل في بداية ظهورها كنافذة ومنتفس للجمهور السوري، لكنه تحفظ على دورها المسيس لاحقاً بقوله: " للأسف تفاعلاً بظهور منصات ومؤسسات إعلامية أكثر تشدقاً، وتطرفاً من إعلام النظام، فكان بذلك إعلاماً مكماً لتهميش وطمس معالم الثقافات الأخرى غير العربية".

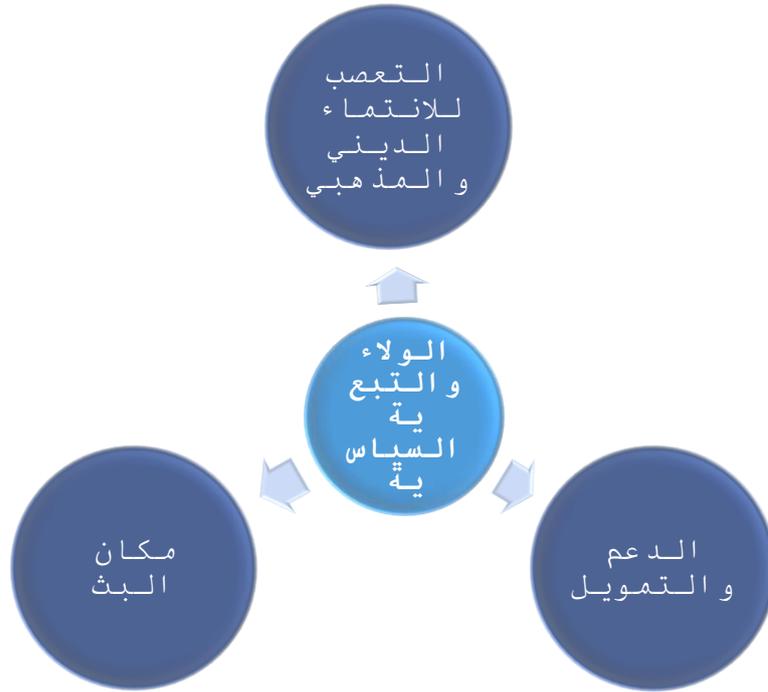
وتعقيباً على دور الإعلام البديل في مناطق الإدارة الذاتية خلال الحرب، يقول حامد: "في مناطق روجآفا (التسمية المحلية لمناطق شمال وشرق سوريا)، كانت هناك أمور جعل من العاملين في مجال الإعلام غير مهنيين، وهي تسلط الفكر الإيديولوجي من جهة، والتعلق بالفكر القومي، وهي أيضاً أتت نتاجاً لسياسة العنصرية التي مارسها حزب البعث ضد الكرد، والتي رافقها حرمان ممنهج لقبولهم في كليتي الإعلام، والعلوم السياسية".

أي أنه يمكن القول؛ رغم توافر معظم مقومات نشوء إعلام مهني في مناطق الإدارة الذاتية، إلا أن الطابع الحزبي بعقليته الضيقة شق طريقه لضرب المهنية، وأصبح مسخراً لخدمة أجندات محددة، وبالتالي أصبح الرهان هو التخلص من عقدة التفوق الفئوي والحزبي، واستمالة الجمهور على اختلاف انتماءاته، ومذاهبه.

بالمحصلة، كانت المقاربة للأحداث من وجهة نظر تخدم سياسة الممول، وخطط الداعمين، دون تبني أي مشروع إعلامي وطني أو استراتيجي

واضحة لتكوين رأي عام واع للقضايا التي يتم تداولها، بل على العكس بلور حالة من الانقسام السياسي من شأنه اليوم أن يعزز فرص تمزيق النسيج الاجتماعي، وتآكل المفاهيم الجامعة للمواطنة السورية.

2) ملامح التبعية السياسية في الإعلام السوري البديل خلال سنوات الحرب



الشكل رقم (5): ملامح الولاء والتبعية السياسية في الإعلام السوري البديل

التعصب للانتماء الديني والمذهبي

تتبع عديد من وسائل الإعلام البديل لأهواء دينية (طائفية)، يتلاقى فيها الانتماء لذات الطائفة بين التابع والمتبوع، وهذا ما كان سبباً لتتصاعد حدة الخطاب الإعلامي الذي انزلق في متاهات "التخوين الطائفي" والطمع بالمقدسات، وعدم احترام المشاعر الدينية، فنشأت منصات إخبارية تُقسّم الفاعلين السياسيين في الحرب السورية إلى فرق (سنة، وعلويين، ودروز، ومسيحيين، وإسماعيليين)، لتسبغ المشهد بعداوات بينية واتهامات للخصوم، ومع ذلك كان التأثير الأكثر اقناعاً لرسالتهم، ملامسة الوتر العاطفي أثناء المعالجة الفكرية للمواد الإخبارية، والانطلاق من الانتقائية في تاريخ الجماعات الدينية، وتجديد أدوارها بوظائف، ومستويات جديدة، ولعل هذه المقاربة الضيقة من أهم مؤشرات تعميق الفجوة بين الجمهور

السوري، وكثير من وسائل الإعلام السوري البديل، التي استحوذت الفصائل الإسلامية المتشددة على بعض من دوائرها الإخبارية، وكانت تتماشى بشكل مطرد مع النزعات الإسلامية المتشددة في قطر، والسعودية، والامارات، وتركيا، الأمر الذي بات يعزز مخاوف الشارع السوري من أجنادات الجهات الإعلامية البديلة التي ارتبطت بالراديكالية في التداول والطرح، وتحولت إلى العصبية على أساس الدين، والمذهب، والاتهام العشوائي على حساب الشفافية.

على سبيل الذكر؛ فإن تركيا كأكثر القوى دعماً للحركات الإسلامية المتشددة، وعلى وجه الخصوص الإخوان المسلمين، دغدغت مشاعر "السنة" من حين إلى آخر ضمن مصادر النفوذ والتأثير، والاستخدام الأدواتي لأهداف سياسية قومية في المنطقة؛ بينما اصطدمت السياسة السعودية (وما زالت تصطدم) بمشكلة مؤسساتها التاريخية الأيديولوجية المولدة للفكر السلفي. (17)

وقد وصل الأمر إلى تخصيص برامج متلفزة تستضيف "شعراء" و"مؤرخين" يثيرون النعرات الطائفية على الشاشات الإخبارية، من خلال استجلاء بعض الأحداث التاريخية (جدلية، وغير مثبتة)، والشخصيات الدينية الرمزية، وهذا ما ظهر بجلاء حينما خصصت "قناة الجسر" حلقات من برنامج "فرسان المنصة" للإلقاء الشاعر العراقي "وليد الخشمانى" أبيات شعرية، تستبجح قتل الشيعة، وتعادي معتقداتهم الدينية، وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان الخليجية التي استضافت محطتي (وصال، وصفا)، اللتان عملتا على تأليب المكونات السورية ضد بعضها البعض، تحت مسمى "الجهاد الديني".

الدعم والتمويل

ترتبط معظم وسائل الإعلام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بولاعات سياسية، وتوجهات أيديولوجية، تحمل أهداف ونوايا متغيرة، وتتبدل الارتباطات السياسية مع تبدل الحاجات والمتطلبات المالية، لذا تُشكل الهيمنة السياسية على ملكية وسائل الإعلام، إحدى أكثر الهواجس التي تمهد لتسييس المشهد الإعلامي، وتقويض محاولات تجنب الانحياز.

وتؤثر ملكية الإعلام بشكل كبير على المحتوى الإعلامي، وتضطلع بدور أساسي في صقل الرأي العام، فعندما يُسيطر السياسيون على الإعلام، يمكنهم استخدامه في خدمة مصالحهم من خلال التغطية المنحازة، وتعزيز مكانتهم السياسية، والهجوم على المنافسين. ولا تُشكّل

المؤسسات الإعلامية الخاصة استثناءً على هذا النمط، نظراً إلى أنها قد تكون منتمية سياسياً بقدر الوسائل الإعلامية التي تملكها الدولة، وتخدم المصالح الخاصة لأصحابها وحلفائهم. (18)

على العموم؛ تسير الجهات الإعلامية على خط تحريري مرسوم بما يوافق سياسة الممول، ومن هنا، فإن الإعلام البديل لم يستطع أن يسد نفقاته عن طريق الإعلانات والمبيعات، فكانت الحاجة إلى مصدر دائم لاستدامة الدعم المقدم له.

في هذه الجزئية تعاني معظم وسائل الاعلام السوري البديل من تحديات كبيرة أبرزها التوفيق بين تحقيق مصالح الممول، ونقل الرسالة الإعلامية بمهنية وشفافية، ولعل غلبة التحدي الأول على سياسة التحرير، أدرجت الرسالة الإعلامية ضمن خانة الانحياز وتجسيدها ك"الأداة المأجورة"، فأصبح الحصول على رضى الداعم أهم من كسب ثقة المجتمع.

وهذه لمحة عن الأطراف الأكثر تأثيراً في سوق مال وسائل الإعلام السوري البديل:

- الوسائل الإعلامية التي مولتها الدول والمنظمات الخليجية كانت تحمل أجندات ذات طابع إسلامي، ونحن نتحدث هنا عن دول ك (السعودية، والامارات، والكويت، وقطر)، وكلاً منها كان له أولوياته، وخطته المرسومة، طغى على مشهدها العام الصراع المذهبي، و التسابق الاقتصادي.
- الوسائل الإعلامية التي حظيت بتمويل بلدان أو هيئات غربية، كانت توجهاتها أكثر علمانية، ولكنها لم تخلو من تصدير التجربة الفكرية، وفي مقدمة هذه الدول (بريطانيا، وبعض الدول الأوربية الأخرى) التي سحبت التمويل والدعم من بعض وسائل الإعلام البديل، بعد ظهور خلل في الكشوفات المالية والإدارية، وانتهاء الأدوار الدعائية المنوطة بهم.
- الدول المجاورة لسوريا بدورها قدمت الدعم عبر قنوات وساطة أو بصورة مباشرة، واتخذت من الداخل السوري ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات أو العمل على تصدير الأزمات الداخلية، وهنا نتحدث عن تركيا التي تعدّ أكثر الجغرافيات احتضاناً للإعلام السوري البديل في الخارج، تساهلت في تقديم تراخيص البث لوسائل الإعلام البديل، مقابل ضمان دعم هذه الوسائل معاركها السياسية في الخارج، سيما سوريا، لذا كانت الأموال تضح بوفرة، وثبات في السوق الإعلامية.

لذلك، فإن الانقسات التي سادت مواقف الدول الداعمة، طغت على جهة وسائل الإعلام السوري البديل، فالمال سيد اللعبة، إذا هاجمت السعودية قطر، فإن الوسائل المدعومة من السعودية، ستهاجم الفصائل التابعة لقطر، والعكس صحيح.

بالتالي وُلد لدى معظم الوسائل الإعلامية البديلة، ثقافة "الالتكالية"، وأضحوا أدوات لتنفيذ أجندات الدول، فخسروا استقلاليتهم، ونزاهتهم، وأصبحوا في موضع أكثر ضعفاً، لم يعد يكون الأهمية للهوية الوطنية السورية.

يرى مدير شبكة الصحافة الأخلاقية "أيدان وايت" أن الحكومات والسياسيين، ومجموعة كبيرة من المؤسسات الإعلامية العالمية، يؤثرون على اختيار الأخبار، وبرنامج أولويات وسائل الإعلام، ويضغطون على الصحفيين ويحاولون القضاء على سلطتهم عن طريق قطع وتقييد اقتصاد وسائل الإعلام.

وتحقيق استقلالية المؤسسات الإعلامية، والافلات من عقبات ضغط أصحاب المال لن يتحقق إلا بضرورة الاستقلال التحريري الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر التمويل غير المشروط إطلاقاً، فقط التمويل الذي لا يفرض قيوداً تحريرية، لضمان أن يبقى خطها التحريري غير مساوم، إلى حين تمكّنها من جني الربح، إما عبر تمويل القراء والاشتراكات، أو تقديم خدمات الاستشارات والتدريب، أو الاستثمار صغير الحجم، كما تؤكد منصة "ميغافون". (19)

في حين يجد الأكاديمي والصحافي مسعود حامد أنه لا يوجد سبل للتخلص من سطوة الممولين إلا بقانون يدعم المؤسسات الإعلامية المستقلة، وتشجيع المنافسة على أسس علمية ومنهجية، يترك له الهامش الواسع من الحرية، كي يتمكن من الاستغناء عن المال السياسي الذي يضخ من الخارج، وفي نفس الوقت، يتمكن العامل في مجال الاعلام من خلق الإبداع في مجاله لأنه يصبح أكثر استقلالية، من تحكم مصادر الدعم والتمويل بقراراته وتوجهاته.

مكان البث

تتركز في تركيا 56.4% من وسائل الإعلام البديلة العاملة خارج سوريا، تليها أوروبا بنسبة 20%، وتتوزع باقي الوسائل بشكل رئيسي على الدول التالية (الإمارات، قطر، الأردن، العراق، أمريكا)، (20) ويؤثر مكان بث الوسائل الإعلامية إلى حد كبير على آلية تغطيتها للأحداث، فهذه الوسائل

تظل رهينة قوانين، وسياسات الدول، والقوى المسيطرة على مفاصل الحياة، سواءً أكان سقف الحرية فيها مفتوحاً، أو مقيداً، فأى اصطدام أو تشابك مع أجندة هذه الجماعات، من شأنها أن تضع مصير هذه الوسائل أمام خيارين اثنين، يتلخص الأول في تحول الوسيلة إلى أداة دعاية سياسية للبلد الذي يحتضن بثها الإخباري، مقابل الحفاظ على استمرارية عملها الإعلامي، وبالتالي الإساءة المهنية والأخلاقية لمسؤوليات ووظائف الإعلام، والخيار الثاني: تعرضها للمضايقات والمصادرة، وإغلاق مكاتبها، في حال لم تتماهى مع سياسة الدولة.

ويمكن أخذ الحالة التركية التي تحولت لمركز نشاط إعلامي وسياسي معارض، مثلاً، فمعظم وسائل الإعلام السوري البديل تتبنى سياسة تواءم الخطاب الرسمي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، فعلى سبيل المثال، تجاهلت هذه الوسائل في كثير من المواضيع الإضاءة على ممارسات الجيش التركي في سوريا وليبيا، فغالباً ما كانت تتجنب الخوض في أحداث تتعلق بإرسال تركيا مقاتلين سوريين إلى ليبيا أو أرمينيا للدفاع عن مصالحها هناك، وفي حال تناولت الحدث، فإن رؤيتها تنطلق من زاوية سطحية وضيقة.

هنا واحدة من نماذج الاستثمار السياسي للإعلام السوري البديل لفرض الهيمنة والسيطرة الفكرية، وهي تحويل بعض وسائل الإعلام السوري البديل انتماءاتها السياسية المنسجمة مع السياستين القطرية والتركية، إلى وجهة مغايرة تتماهى مع أجندة بعض الدول الخليجية كالسعودية والامارات، هذا ما حصل بالفعل مع تصاعد الأزمة الخليجية، الأمر الذي انعكس على طريقة ومعالجة هذه الوسائل للأحداث، وهنا يكمن دور "حارس البوابة الإخبارية" الذي يتيح أو يهمل، ويستبعد المفردات والمعلومات التي لا تنسجم مع الخطة التحريرية للوسيلة الإعلامية، ويحافظ على المساحة التحريرية خالية من "الرأي المضاد".

بناءً على ما سبق تقديمه؛ يمكننا أن نستدل بمعالم لا يفصل فيها التبعية الإعلامية عن أنواع التبعية الأخرى التي تربط كما يقول "إيمانويل والشتاين Immanuel Wallerstein" الأطراف إلى المركز، فالتبعية الإعلامية هي أحد أوجه التبعية الشاملة التي تشد الأطراف بقوة المركز وتجعلها معتمدة كلياً عليه. (21)

رابعاً: إطار النتائج والتوصيات

النتائج: بناء على ما سبق طرحه، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أفرزت الحرب السورية عن إعلام موجه غير منصف وغير موضوعي يخلط بين الرأي والخبر، ويحرض على العنف، والكراهية والانقسام المجتمعي.
- 2- الصراع السياسي وما لحقه من التأجيج العاطفي كان سبباً رئيساً فيما وصل إليه حال الإعلام البديل من تبعية وولاء سياسي.
- 3- لرأس المال والخلفية السياسية بالغ التأثير على السياسة التحريرية لوسائل الإعلام السوري البديل، حيث يصل الأمر إلى إخراج كثير من المواضيع الهامة من سياقها العام، وبلورتها بصورة مخالفة للحقيقة.
- 4- يفرض مكان البث داخل وخارج البلاد، قواعد ومعايير (مسيسة) على آلية التغطية الإعلامية.
- 5- تحولت كثير من المنصات الإعلامية لمنابر مؤدلجة، يتم توظيفها لخدمة أجندات الأحزاب، والدول والقوى السياسية المهيمنة على الوسيلة.
- 6- يبرز دور نظريتي "ترتيب الاجنדה" و"حارس البوابة" كأكثر النظريات المستخدمة تأثيراً على الوعي الجمعي للمتلقي السوري، حيث يتم اتباع الانتقائية الموظفة للعرض الإعلامي.
- 7- يزداد معدل التبعية السياسية في وسائل الإعلام البديل مع تصاعد حدة الأحداث السياسية، وارتباط الحدث بمصالح الممولين وحاضنتهم الفكرية.
- 8- استقلالية الإعلام البديل محكوم بقوانين ومصالح الداعمين، لذا فليس هنالك إلا حالات نادرة تثبت فيها هذه الوسائل استقلاليته النسبية.
- 9- تعاني فئة واسعة من صحفيي وسائل الإعلام البديل من ضعف الكفاءة المهنية، وحالة من عدم الالتزام بمواثيق الشرف الإعلامي، والشفافية، والعمل المؤسساتي.
- 10- الإعلام السوري البديل أقرب ما يكون إلى أن يكون أداة "الدعاية السياسية" من التحلي بمواصفات وسائل الاتصال الجماهيري.
- 11- أصبح إرضاء الممول والراعي يتقدم على إشباع حاجات الجمهور السوري من الأخبار والمعرفة عن قضايا تهمه بالدرجة الأولى.
- 12- غياب الرقابة الذاتية والنقد، وبروز الانفعالية، وردّات الفعل في التغطية الإخبارية، وهذا ما تنعكس آثاره على معرفة وسلوكيات الجمهور المتلقي.
- 13- غياب وجود جهة رقابية فاعلة تصحح مسار البوصلة الإعلامية، وقصور في دوائر التسلسل الوظيفي لوسائل الإعلام.

14- اعتماد شبه كلي على التمويل الأجنبي، وغياب تنوع مصادر التمويل التي تحد من التأثير على السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية.

التوصيات

- 1- أهمية وجود ميثاق شرف إعلامي خاص بوسائل الإعلام السوري، يترك فيها الممول هامش الحرية للصحفي أو للمؤسسة الصحفية أثناء التغطية الإخبارية كي لا يتدخل في خطها التحريري.
- 2- تنوع مصادر تمويل وسائل الإعلام البديل، والأفضل الاعتماد على دعم الجمهور والإمكانات الذاتية.
- 3- تنظيم مؤتمرات وحلقات نقاشية تناول تأثير التبعية السياسية على وظائف وسائل الإعلام، وتجمع على استقلالية الإعلام كمطلب وحق مشروع من حقوق الجمهور.
- 4- احترام وسائل الإعلام السوري البديل الرأي المخالف لوجهاتها، دون جمود أو قبولية فكرية.
- 5- إنشاء مجلس أعلى للإعلام السوري الوطني، يكون رقيباً على مخرجات، وسياسة الوسائل الإعلامية.
- 6- قيام المنظمات الحقوقية والإعلامية بإنشاء مناطق حرة خاصة بوسائل الإعلام في مناطق سيطرة أطراف النزاع، تكون تحت رعاية المنظمات الحقوقية والإعلامية الرائدة، لتمتع بحرية، وتحرر أكبر من قيود الجهات السياسية، والفصائل العسكرية.
- 7- تبني الوسائل الإعلامية البديلة لغة التسامح والخطاب الإعلامي الجامع للسوريين، بحيث تقرب وجهات النظر، وتتجنب تحويل المنصات الإخبارية إلى ساحات لتصفية الحسابات، بل من الأجدى أن تكون ساحات تفاهم وتبادل وجهات النظر.
- 8- خلق وعي داخل المؤسسات الإعلامية تثمن على أهمية الانحياز فقط لمطالب وحقوق المجتمع، لأن سواها يخلق فجوة، وشرخاً بنيوياً، ووظيفياً في العمل الإعلامي.
- 9- انشاء وحدات تقييم ومتابعة (حيادية) توثق المنصات والمنافذ الإخبارية السورية، التي تحرض على العداوة، والإساءة، وتسوق لمفاهيم سياسية مهجنة في الفضاء الإعلامي، والعمل على تصحيح مسارها أو معاقبتها قانونياً وجزائياً.
- 10- إجراء دراسات ميدانية للمجتمعات السورية المنقسمة من حيث دوائر سيطرة أطراف الصراع، لبيان تأثير التسويق السياسي الإعلامي على انتماءاتهم وقناعاتهم، وحتى على درجة قبولهم للآخر في الوقت الراهن أو مستقبلاً.

- 11- على الطبقة المثقفة والنخبويين السوريين تنظيم حملات إعلامية تنبذ فرض الإملعات والآراء السياسية، وتشجع على تبني خطاب إعلامي منفتح يحاكي مطالب وحقوق السوريين على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم، وبناء الثقة المتبادلة.
- 12- ضرورة احترام خصوصية الهويات الجزئية (القوميات، والاثنيات، والمذاهب) في سوريا، وإشراكهم بعدل وواقعية في دائرتها الإخبارية، وادماجهم داخل الهوية الوطنية السورية، لدى جميع وسائل الإعلام السورية.
- 13- بناء قنوات اتصال مباشرة (برامج ومواد إعلامية)، وإشباع رغباتهم وحاجاتهم، دون إقصاء لأي هوية أو محابة لأخرى.
- 14- فصل أي اتحاد أو هيئة خاصة بالصحفيين عن أية هيئة سياسية أو عسكرية.
- 15- تنظيم الهيئات والاتحادات الصحفية الدولية والإقليمية، ورشات تدريبية، وحلقات نقاشية ترسخ المفاهيم العادلة والأخلاقية للإعلام، وتظهر انعكاسات الولاء والتجنيد السياسي لأدوات الإعلام على مصداقية الوسيلة الإعلامية، وأخلاقيات الصحفيين.
- 16- اعتماد الوسائل الإعلامية السورية البديلة بصحفيين قديرين من أصحاب القدرات والكفاءات الإعلامية المتميزة والمرتبطة بالخبرات والوعي السياسي.
- 17- إقامة برامج تدريبية للصحفيين المبتدئين تتضمن الأصول المهنية، والتقنية، وتكريس المسؤولية الأخلاقية لتأهيلهم للقيام بالعمل الصحفي على أكمل وجه، وبحيادية.
- 18- إجماع الوسائل الإعلامية السورية البديلة على اختلاف رؤاها على وثيقة إعلام مرجعية تحظر على وسائل الإعلام تداول المصطلحات والمواد السياسية التي تسبب إهانة أو تخديشاً لكيان ومشاعر السوريين، واعتبار المصلحة السورية فوق كل رد واعتبار.
- 19- أهمية إبرام وسائل الإعلام السوري البديل، اتفاقيات شراكة، وزمالة مع الاتحادات الصحفية (غير الربحية)، والمعروفة بمهنتها وموضوعيتها، للاستفادة من خبراتها، وعدالتها، وأمانتها في نقل الأخبار، خصوصاً فيما يتعلق بتحقيق التوازن في التغطية الإخبارية التي تتشعب وتتباعد فيها المصالح الحزبية والسياسية.

المراجع:

- 1) المناهج المستخدمة في علوم الإعلام والاتصال. (2010/12/1). استرجع بتاريخ من 2021/1/23 من <https://cutt.us/QHECg>
- 2) المشهداني، سعد. (2017). مناهج البحث الإعلامي، (ط1، ص163)، العين: دار الكتاب الجامعي، الامارات.
- 3) مرجع سابق ذكره، ص118.
- 4) قناة الفينيق. (2015/9/12). الهيمنة والتبعية في الإعلام د. حياة حويك. (فيديو) استرجع بتاريخ 2021/1/20 من <https://cutt.us/qoZkh>
- 5) نصر، رانيا. (2018/11/21). كيف تؤثر نظرية "دوامة الصمت" على سلوك الجماهير؟، استرجع بتاريخ 2021/1/15 من <https://cutt.us/CSPPb>
- 6) العمر، سعد. (2019/7/25). نظرية دوامة الصمت، استرجع بتاريخ 2021/1/19 من <https://cutt.us/zifjz>
- 7) عباس، مسلم. (2018/10/1). وسائل الإعلام وترتيب الأولويات: الأصول النظرية والاتجاهات البحثية، استرجع بتاريخ 2021/1/15 من <https://cutt.us/QgGrc>
- 8) ديلو، فضيل. (2003). الاتصال مفاهيمه ونظرياته وسائله، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص36.
- 9) خالد، أيمن. (2020/2/1). ترتيب الأولويات "بين السياسة والإعلام والجمهور"، استرجع بتاريخ 2021/1/17 من <https://cutt.us/P4ZGc>
- 10) مراسلون بلا حدود (من يملك الإعلام). (2018/12/6). استرجع بتاريخ 2021/24/1 من <https://cutt.us/uGG1f>
- 11) أبو حمد، أحمد. (2021/12/21). التمويل الأجنبي.. "استعمار جديد" أم بحث عن استقلالية مفقودة، استرجع بتاريخ 2021/1/21 من <https://cutt.us/05Hl8>
- 12) الاستقلالية، استرجع بتاريخ 2021/1/20 من <https://cutt.us/UQIcP>
- 13) جلال كريم، أكرم. (2020/2/15). الخطاب الإعلامي في ميادين الصراع.. اللعبة الخطرة، استرجع بتاريخ 2021/1/10 من <https://cutt.us/z2Bay>
- 14) الجندي، غياث. (2017/6/5). الإعلام السوري البديل.. نجاح قليل وغياب الشفافية، استرجع بتاريخ 2021/1/13 من <https://cutt.us/oRrNZ>
- 15) وسائل الإعلام.. خارطة الوسائل الفاعلة وتقييم الواقع المؤسسي للناشئ منها بعد عام 2011. دراسة مسحية، (2020/8/1). استرجع بتاريخ 2021/1/22 من <https://cutt.us/FuehN>
- 16) بشارة، عزمي. (2018/4/17). الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة: في إشكالية الطائفية، استرجع بتاريخ 2021/1/24 من <https://cutt.us/q7k59>
- 17) مرجع سابق ذكره <https://lebanon.mom-rsf.org/ar/findings/political-affiliations/>
- 18) مرجع سابق ذكره <https://cutt.us/WxFH6>
- 19) مرجع سابق ذكره، ص <https://cutt.us/SeueV22>

20) داوود، محمد. (2008/5/30). التبعية الإعلامية في دول الشرق الأوسط، استرجع بتاريخ 2021/1/10 من <https://cutt.us/2AtUs>

الملاحق:

خارطة التوزع الجغرافي لوسائل الإعلام السوري البديل، مع نوع كل وسيلة وهويتها الصحفية:

التوزع الجغرافي للوسيلة الإعلامية	نوع الوسيلة الإعلامية	هوية الوسيلة	
مناطق سيطرة المعارضة السورية	2 وكالتي أنباء	وكالة واحدة خاصة وكالة أخرى حزبية	
	4 إذاعات	4 خاصة	
	4 مواقع إلكترونية	3 خاصة 1 حكومية	
مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا	3 وكالات أنباء	وكالة واحدة خاصة وكالتين حزبيتين	
	15 إذاعة	10 خاصة 5 حزبية	
	5 قنوات تلفزة	3 حزبية 1 حكومية 1 خاصة	
	13 موقع إلكتروني	10 خاصة 2 حزبية 1 حكومية	
	15 صحيفة ومجلة	10 خاصة 5 حزبية	
	3 وكالات أنباء	وكالة واحدة حزبية وكالتي أنباء خاصة	
	3 قنوات تلفزة	2 حزبية 1 خاصة	
خارج الأراضي السورية	صحيفتين	خاصة	
	30 موقع إلكتروني	24 خاصة 6 حزبية	
	المجموع النهائي	99	النسبة المئوية
			69 خاصة %69.69
27 حزبية %27.27			